أثر قانونيّ شيرمان عام ١٨٩٠ وكلايتون عام ١٩١٤ في مناهضة الاحتكارات في الولايات المتحدة الأمريكية

م.م. جعفر محمود سلمان
وزارة التربية / مديرية تربية الرصافة الثانية
bb.ss2f@gmail.com

ملخص البحث:

يُعدّ الجانب الاقتصادي أحد الجوانب المهمة المؤثرة في استقرار كيان أية دولة، لما يتركه من تأثير واضح في مختلف الجوانب، لاسيما الجانب السياسي، إذ لكلا الجانبين تأثير وانعكاس على الجانب الآخر ليس في أميركا فحسب، بل كل دول العالم فأن الجانب الاقتصادي أدى دوراً مهماً في ترسيخ دعائهما كدولة قوية ومن هنا تأتي أهمية دراسة هذا الجانب لمعرفة الأسس التي تقام عليها والتطورات التي أدت إلى خلق نظام قوي.

يعد قانوناً شيرمان وكلايتون أحد القوانين ذات التأثير الواضح في الاقتصاد الأمريكي في تلك المرحلة لما ترتب عليه من نتائج.

قسمت مادة البحث على ثلاثة محاور عرض المحور الأول الأوضاع الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية في المدة التي سبقت قانون شيرمان عام ١٨٩٠ مسلطاً الضوء على طبيعة الوضع الاقتصادي وتطوره، درس المحور الثاني ظهور الاحتكارات وتشريع قانون عام١٨٩٠، في حين تطرق المحور الثالث إلى ظهور الحركة التقدمية وأثرها في تطبيق قانونا شيرومان وكلايتون.

الكلمات المفتاحية: (شيرمان، كلايتون، الاحتكارات، الولايات المتحدة الأمريكية).

The effect of Sherman's laws in 1890 and Clayton in 1914 influenced antitrust in the United States of America

Abstract:

The economic side is one of the important aspects that affect the stability of the entity of any state, because it leaves it with a clear impact in various aspects, especially the political side, as both sides have an impact and reflection on the other side with regard to the United States of America, the economic side played an important role in consolidating their prayers as a strong country and Here comes the importance of studying this aspect to know the foundations on which it is built and the developments that led to the creation of a strong system.

The Sherman and Clayton laws are one of the laws that have a clear impact on the US economy during that stage because of the consequences.

The research article was divided into an introduction, three axes, and a conclusion. The first axis dealt with economic conditions in the United States of America in the period leading up to Sherman's law in 1890, highlighting the nature and development of the economic situation. The second axis studied the emergence of monopolies and legislation in the law of 1890 while the third axis spoke about the emergence of the progressive movement and its impact in applying Sherman and Clayton law

Key words: (Sherman, Clayton, Monopolies, United States of America)

أولاً. الأوضاع الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية حتى عام ١٨٩٠م:

شهدت الولايات المتحدة الأمريكية بعد انتهاء الحرب الأهلية في عام ١٨٦٥، تطوراً كبيراً في الناحية الاقتصادية على المدى البعيد على الرغم من الدمار الذي تركته تلك الحرب، إلا أنها كانت عاملاً مباشراً في استغلال كافة الموارد وتسخيرها لظروف الحرب الأمر الذي أدى فيما بعد إلى تطور النشاط الاقتصادي. (الهاشمي، ٢٠٠٦، ص٢٩٥)

امتلكت الولايات المتحدة الأمريكية مساحات شاسعة من الأراضي والغابات التي كانت تزود البلاد بالأخشاب، فضلاً عن وجود الموارد المتعددة من (الفحم، الحديد، النحاس، الذهب) إلى جانب توفر رؤوس الأموال في المدن الشمالية كما أن رؤوس الأموال الأجنبية كانت تتدفق إليها بشكل كبير طمعاً بالربح الوفير للدول النفطية. (نوار وجمال الدين، ١٩٩٩، ص١٢٥)

كما أن توفر اليد العاملة المتمثلة بالمهاجرين القادمين إلى الولايات المتحدة الأمريكية فضلاً عن آلاف الجنود العائدين من الحرب، اسهم في ذلك التطور الاقتصادي، إذ أن تظافر تلك العوامل أدى إلى حدوث نهضة الجوانب الاقتصادية كافة في الولايات المتحدة الأمريكية. (نوار ونعنعي، د.ت، ص١٣٢)

فلم تمس جانب دون آخر إذ شهدت الزراعة تطوراً واضحاً نتيجة لسياسة الحكومة الفيدرالية والتي قامت على أعمال السهول الغربية واستثمار الأراضي التي ضمت للاتحاد بعد الحرب مع المكسيك(١٨٤٦-١٨٤٨)[*]، فضلاً عن أراضي الهنود التي يتم الاستيلاء عليها. (نوار ونعنعي، د.ت، ص١٣٢)

[*] حرب المكسيك: حدثت هذه الحرب عام ١٨٤٦، على أثر انضمام تكساس بعد استقلالها عن المكسيك إلى اتحاد الولايات المتحدة الأمريكية إذ أن موافقة الكونغرس الأمريكي على الانضمام كانت تعني إعلان الحرب على المكسيك من جانب آخر فأن سياسة الولايات

أما الصناعة فإنها كانت تسير باتجاه النمو المتسارع، فقد كانت (٢٠%) من العاملين في الصناعات التحويلية ينتجون ما نسبته (٣٠%) من الناتج القومي، الأمر الذي ساعد على ذلك هو الانفتاح على استخدام التكنولوجيا ومشاركة المخترعين للصناعيين في دفع عملية الاقتصاد إلى الإمام، من جانب آخر مثل الاقتصاد البحري للولايات المتحدة الأميركية داعمة مهمة للاقتصاد بصورة عامة إذ كان لديهما شريط ساحلي طويل وموانئ كثيرة صالحة للملاحة فضلاً عن شبكات الممرات المائية، لذلك اتجه أصحاب رؤوس الأموال والصناعيين نحو المناطق الساحلية لأجل إنشاء شركات لبناء السفن. (الصياد ودحام، ٢٠١٣، ص٣٩١)

انعكس هذا الأمر على ازدهار التجارة الخارجية، كما أن هذا التطور الهائل كامتداد إلى وجود كميات كبيرة من الفحم والنفط والحديد، فقد تركز الفحم في جبال بنسلفانيا Pennsylvaniaوفيرجينيا الغربيWest Virginia، أدى إلى ظهور كثير من الشركات منها شركتي تينسيTennessee للفحم والحديد وشركة كلورادChlorad للوقود. (نيفز وكوماجر، ١٩٩٠، ص٢٩٤-٢٩٥)

أن التطور العلمي أسهم في دفع الجانب الاقتصادي فعدد كبير من براءات الاختراع، ومن أبرز المخترعات المهمة (الة حلج القطن عام ١٧٦٩، وسفينة روبرت فولتون البخارية عام١٨٠٧، ألة هاو للخياطة عام١٨٤٦، والة الحصاد عام١٨٣٤) ، أوجدت هذه العوامل مع توفر رؤوس الأموال ثورة صناعية فانتشرت الكثير من المصانع وحلت محل الحرف الصغيرة، كما أن التعريفة الكمركية المرتفعة أدت إلى ازدهار اقتصاد الولايات الشمالية. (نيفز وكوماجر، ١٩٩٠، ص٢٩٥)

أسهم مبدأ مونرو[*] في تنامي القوة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية، إذ وفر جو بعيد عن الأخطار الخارجية، الأمر الذي أسهم في تدفق رؤوس الأموال الاستثمارية. (مرقس، ٢٠٠٣، ص٤٢)

المتحدة الأمريكية التوسعية، انتهت تلك الحرب في عام ١٨٤٨ وكنتيجة لها ضمت أراضي جديدة وواسعة إلى مساحات الولايات المتحدة الأمريكية. (عبد رجب، ٢٠١٤، ص٢٨٨)

[*] مبدأ مونرو: أصدر ذلك المبدأ الرئيس جميس مونرو في ٢٠ أيلول ١٨٢٣، إذ عدّ حجر الزاوية الأساس للسياسة الخارجية الأمريكية، أكد فيه التزام الولايات المتحدة التام حيال شؤون الدول الأوربية وفرض أيضاً عدم تدخل الدول الأوربية في شؤون أمريكا الجنوبية. (عبد الله، ٢٠٠٦، ص٧٨)

في السياق نفسه، شهدت الولايات المتحدة الأمريكية تطوراً ملحوظاً في طرق المواصلات منذ الحرب الأهلية الأمريكية، وعملت الحكومة على تشجيع مد خطوط سكك الحديد في أراضي الغرب، إذ منحت الحكومة هذه الأراضي للشركات دون مقابل من أجل ربط البلاد بشبكة واسعة من الخطوط الحديدية في أواسط البلاد وغربها تمتد إلى عشرين ميلاً على جانبي الخطوط الجديد التي تقوم بإنشائها، وكان الهدف من ذلك العمل هو ربط شواطئ المحيط الهادي بشواطئ الأطلسي في الولايات المتحدة الأمريكية، ووزعت الحكومة على الشركات أراضي مجانية في العقد الأخير من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين فقامت الشركات باستغلالها عن طريق إنشاء المدن والمزارع فيها وبيعها بأسعار مرتفعة نظراً لقربها من الخطوط الحديدية. (نوار وجمال الدين، ١٩٩٩، ص١٢٩)

ساعد هذا الأمر في قيام مضاربات بأسعار الأراضي وجمع ثروات كبيرة، ولاسيما أن شركات سكك الحديد لم تكن في بداية الأمر تعامل المواطنين على قدم المساواة بل كانت تعطي كبار الرأسماليين وأصحاب المصالح أسعاراً منخفضة ساعدتهم في زيارة، ثرواتهم، على الرغم من ذلك، إلا أن تلك الشركات كانت ذات أثر إيجابي، إذ عملت على ربط جميع المدن والمناطق الإنتاجية في الولايات المتحدة الأمريكية بشبكة ضخمة من الطرق الحديدية إذ كانت واحدة من أكبر شبكات الطرق في العالم. (نوار وجمال الدين، ١٩٩٩، ص١٢٩)

عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تقوية نفوذها الاقتصادي من خلال جامعة الدول الأمريكية[*]، إذ سعت لمد نفوذها الاقتصادي إلى أمريكا الجنوبية فأطلقت فكرة قائمة على أساس تكوين نظام اقتصادي مشترك مع دول هذه القارة فوجهت دعوة في عام ١٨٨٩ إلى العديد من الدول وعقدت مؤتمر لطرح تلك الفكرة، إذ كانت تسعى لإقامة اتحاد كمركي بين الدول، وتمثلت نتائج المؤتمر في تأسيس مكتب تجاري خاص بالجمهوريات الأمريكية مقره في واشنطن ويرأسه وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، وبذلك فأن الولايات المتحدة الأمريكية فرضت هيمنتها وسيطرتها على الناحية الاقتصادية على دول أمريكا اللاتينية. (حوران، ٢٠١٣، ص٤٠)

---

[*] جامعة الدول الأمريكية: هي منظمة دولية إقليمية بدأت فكرة إنشاءها لأول مرة بعد صدور مبدأ مونرو تبنى الفكرة بعد ذلك وزير الخارجية الأميركية بنين عام ١٨٨٩ عقد أول مؤتمراتها في واشنطن ثم توالت مؤتمراتها جاءت الفكرة لأغراض أبعاد الخطر عن الأمريكيتين وعدم التدخل في شؤون دولها مقرها في واشنطن وعدد أعضائها تزيد عن (٣٥) دولة هدفت فرض الأمن والسلام والاحترام بين أعضائها لمزيد من التفاصيل (السروجي، ٢٠٠٥).

يتضح مما تقدم أن التطور الاقتصادي الذي شهدته الولايات المتحدة الأمريكية كانت له أسباب كثيرة في مقدمتها الانعكاسات التي خلفتها الحرب الأهلية، على الرغم مما تركته من دمار، إلا أنها ساهمت فيما بعد بدفع عجلة التطور الاقتصادي، ولم يكن هذا التطور قائماً فقط على نتائج هذه الحرب؛ بل أسهم في ظهور المخترعات الجديدة التي أدت إلى تطور الجانب الصناعي، من جانب آخر كان للسياسة التي أتبعها بعض الرؤساء لاسيما مبدأ مونرو الذي أسهم في توفير أوضاع سياسية بعيدة عن ظروف الحرب، وبالتالي انعكس هذا الأمر على بناء الجانب الاقتصادي، فضلاً عن رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في تقوية نفوذها الاقتصادي وفرض هيمنتها، إذ اتضح عن طريق جامعة الدول الأمريكية.

ثانياً. ظهور الاحتكارات وتشريع قانون شيرمان:

نتيجة للتطور الاقتصادي الكبير الذي شهدته الولايات المتحدة الأمريكية كان من الطبيعي أن تتكون ثروات هائلة، إلا أن ذلك التطور كان يحمل في طياته آثاراً سلبية إذ أدى هذا التطور إلى ظهور ما يعرف بالاحتكار بعد سيطرة أصحاب الثروات في مجال معين وتكوين احتكار يزيل المنافسين من ضربتهم وبالتالي يؤمن لهم الربح بشكل كبير، وقد أصبحت الشركات الاحتارية ذات شأن كبير في دوائر الأعمال فوضعت الأساس لتنظيم استثمار الأموال في تلك الشركات. (كلاو، ١٩٥٥، ص١٦١)

سرعان ما بدأت تلك الشركات بالاندماج وأبرزها الشركات القائمة على مشاريع سكك الحديد إذ اشتد تيار الاندماج منذ عام ١٨٨٢ وحتى ١٨٩٠م فهبط عددها من (١٥٠٠) شركات إلى (٨٠) وإلى جانب ذلك تأسست اتحادات رأس المال والإدارات المشتركة التي تهيمن على عدة شركات فضلاً عن شركات حيازة الأسهم، وأول اتحاد هام لرأس المال كان في عام ١٨٧٠م بين شركة سكك حديد شيكاغو وشركة روك أيسلاند وشركة برلنتجتون للسيطرة على المواصلات، فكان الاتفاق يقضي بوضع نصف إيراد كل منها في صندوق مشترك ثم توزيع هذه الأموال بين الشركات بالتساوي على أن يقتسم الأعضاء العمل وأن يتقاضوا أجوراً موحدة ذات مستوى عالٍ، سرعان ما أنتشر ذلك النوع من الاتحاد بين الشركات. (كلاو، ١٩٩٥، ص١٦٣)

ظهر نوع آخر من الاحتكارات عرف بـ(الإدارات المشتركة Joint departments) نتيجة امتلاك البنوك والأفراد كميات كبيرة من الأسهم الخاصة بشركات كثيرة، كما ظهر نوع آخر من الاحتكارات عرف باسم (التروستTrust) أي الوصاية ففي عام ١٨٧٩م قام مجموعة من أصحاب الشركات (٤٠) شركة (النفط الخام) بوضع ما لديهم من الأسهم في أيدي مجموعة من الأوصياء لكي تتمكن تلك المجموعة من أن تدير الشركات الأربعين وكأنها وحدة لا تتجزأ فتفرض ما تراه مناسباً من أسعار وبذلك تقضي على الشركات المنافسة الأخرى، وقد ظهرت

أعداد غير قليلة من هذه الشركات في أعقاب عام ١٨٨٠م إذ أختص كل منها في السيطرة على نوع معين من التجارة. (الن، ١٩٥٥، ص٧٣)

في هذا الشأن كان هناك نوع من الاحتكارات متمثلاً بقيام أحدى الشركات المساهمة بشراء أسهم شركات أخرى، لتتمكن من السيطرة على صناعة معينة، وبذلك دخلت الرأسمالية الأمريكية طور جديد والسبب في ذلك يعزى إلى أن الشركات المتنافسة تستطيع أن تكون عن نفسها مؤسسة ضخمة تتحكم في الأسواق وتقضي على المنافسين لها، دون الحاجة إلى نظام الوصاية (الترست) وذلك بإنشاء شركة قابضة تستطيع أن تشتري اسهم الشركات الأخرى وعند ذلك تصبح الشركة القابضة متحكمة في نشاط الشركات جميعاً. (ألن، ١٩٥٥، ص٧٤)

من جانب آخر، تنظم الأعمال التجارية (فونز، ٢٠١٥، ص٣٩١)، وقبل نهاية القرن التاسع عشر كانت هناك العديد من الاحتكارات الضخمة المسيطرة بشكل كبير أبرزها الاحتكار الذي سيطر على صناعة الفحم والحديد التابع إلى (أندروكارنيجي)[*] إذ كانت أفرانه تنتج في نهاية القرن ثلاثة ملايين طن من الصلب، ويؤمن له ذلك ربحاً سنوياً يتجاوز (٤٠) مليون دولار، كما سيطرت شركة لادكفلر Ladecvler للبترول في نهاية القرن التاسع عشر على صناعة استخراج وتصفية البترول في الولايات المتحدة بإزالة القسم الأكبر من منافسيه، فضلاً عن شركة تروست مورغان الذي سيطر على القسم الأكبر من الخطوط الحديدية في البلاد كما امتد نفوذه إلى فروع صناعية كثيرة كالصلب. (نوار، ونعنعي، ١٩٩٩، د.ت، ص١٣٧)

قانون شيرمان ١٨٩٠م:

أسهمت تطورات الاحتكارات إلى استياء عامة الشعب لاسيما بعد زيادة شركات الاحتكار، الأمر الذي زاد في التذمر هو الافتقار لتشريع قانوني لمقاومة التجمعات الاحتكارية، وتحت ضغط الشعب قام كل من الحزبين الرئيسين الجمهوري والديمقراطي في انتخابات عام ١٨٨٠ بالتنديد بالإجراءات التي تؤدي إلى أثراء الأقلية التي تتكتل في حين يتم حرمان عامة الموظفين من فوائد المنافسة الطبيعية، لقد عمل كل من الحزبين الجمهوري والديمقراطي على التنديد بإجراءات الاحتكارات، إلا أنه لم يكن هناك تشريع أو قانون رسمي يمنع تلك الظاهرة حتى عام ١٨٩٠. (Dexter Perkins, 1966, P.103) إذ تمكن الشعور الشعبي المعادي للاحتكار أن

---

[*] اندروكارنجي: ولد في أسكتلندا ٢٥ شباط ١٨٣٥ وهاجر إلى الولايات المتحدة الأميركية مع والديه عام ١٨٤٨ وهو خبير صناعي قام ببناء شركة (كارولنجي) للحديد والصلب وأصبح من أغنى رجال الأعمال في الولايات المتحدة الأميركية في نهاية القرن التاسع عشر يعد رائداً في العمل الخيري توفي في ١١ آب ١٩١٩. لمزيد من التفاصيل:
(Carncgic, 1920).

تجد طريقة إلى التشريع عن طريق قانون شيرمان المناهض للاحتكار، الذي اقترحه (جون شيرمانJohn Sherman) [*] أثناء مدة حكم الرئيس بنيامين هاريسونHarrison[**]، إلا أنه لم يتم التوقيع عليه حتى عام ١٨٩٧. (كوسولاس، ١٩٥٨، ص٣٥)

كانت هناك جملة من الأسباب التي دعت إلى سن قانون شيرمان أهمها:

١. انطلاقاً من فكرة الحرية والمساواة التي يقوم عليها نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، كان لابد من وجود تشريع يمنع تكتلات الشركات والاحتكارات لحماية الفئات المتضررة.
٢. التأثير في سياسة الدولة لاتخاذ خطوة ومنع الاحتكارات.
٣. حماية الطبقة المتوسطة التي تضررت من تزايد الاحتكارات.
٤. منع الاحتكارات بشكل كامل.
٥. السيطرة على الشركات القوية التي أخذت تزيد من نفوذها.

(Kellerhals, 2018, P.3)

٦. حماية الشركات الصغيرة والاقتصاد المحلي.

(Khemani, 2002, P.8)

وقد جاء نص قانون شيرمان في جانبين الجانب الأول تمثل في "**يحظر كل عقد أو اتحاد أو تآمر في تقيد التجارة أو الاتجار بين عدة ولايات أو مع دول أجنبية**"، وقد فسرت المحاكم هذا الشرط لتطبيقه على القيود التجارية.(Zimbroff,2015, P.1)

---

[*] جون شيرمانJohn Sherman: سياسي أميركي ولد عام ١٨٢٣ في ولاية أوهايو عمل بالقانون وأصبح قاضي ثم دخل بالعمل السياسي وأصبح عضو في الحزب الجمهوري الأميركي شغل منصب وزير الخزانة (١٨٧٧-١٨٨١) ثم وزيراً للخارجية (١٨٩٧-١٨٩٨) توفي عام ١٩٠٠. (Bird, 1980)

[**] بنيامين هاريسونBenjamin Harrison (١٨٨٩-١٨٩٣): الرئيس الثالث والعشرون للولايات المتحدة الأمريكية ولد في ولاية أوهايو جده وليم هاريسون الرئيس التاسع للولايات المتحدة الأمريكية، درس بنيامين الحقوق في جامعة ميامي وتخرج عام ١٨٥٢، بدأ حياته محامياً في مدينة أنديانا بوليس وشارك في الحرب الأهلية الأمريكية رفض تولي منصب وزارة في حكم الرئيس غارفليد الرئيس الثالث والعشرون، مفضلاً مقعداً في مجلس الشيوخ، أصبح رئيس الولايات المتحدة في عام ١٨٨٩ وهو ينتمي للحزب الجمهوري. (خرباوي، د.ت، ص٥٥٦).

أما الجانب الثاني من القانون فقد نص على "**أنه من غير القانوني الاحتكار أو محاولة الاحتكار أو الاتحاد والتآمر مع أي شخص آخر أو أشخاص آخرين أو مع دول أجنبية**" وإذا حدث اختراق لبنود القانون فأنه يمكن لقسم مكافحة الاحتكار التابع لوزارة العدل الأمريكية أن يطلب عقوبات جنائية أو مدنية أو تعويضاً قضائياً بسبب الانتهاكات للقسمين الأول والثاني من القانون، كما يحق للأطراف المتضررة الحصول على ثلاثة أضعاف الأضرار وأتعاب المحاماة. (Gavil, 2008, P.125)

ولتحديد ما إذا كان النشاط الاقتصادي لفئة معينة يقيد التنافس أو يطبق الاحتكار، تقوم المحكمة بالتدقيق فيما إذا كان هناك انتهاك لسلوك معين كتثبيت الأسعار. (Kellerhals, 2018, P.14)

مرر الكونغرس القانون بسبب الضغط عليه لكبح نفوذ شركات سكك الحديد، على أثر ذلك أقر القانون بمعارضة صوت واحد فقط ولعل السبب في ذلك يعود إلى أن القانون اتسم بعدم التحديد، وقد عملت إدارة هاريسون المحبذة للنشاط التجاري والمحكمة العليا على ضمان أن يكون قانون شيرمان غير منفذ في الأعوام الأولى بعد إقراره. (جوردون، ٢٠٠٨، ص٢٦٢)

لم يكن صدور قانون شيرمان إلا خطوة أولى ولم يتمكن من القضاء على الاحتكارات وقد عجز القانون عن وضع حد لنمو الاتحادات وغيرها من التكتلات في ميدان الأعمال، وفي مطلع القرن العشرين استخدمت اتحادات رجال الأعمال من الأساليب من جعل الكثير يؤمنون بأن الأسس التي تقوم عليها المشروعات الحرة أصبحت في خطر. (كوسولاس، ١٩٥٨، ص٧٦)

يتضح مما تقدم أن ظهور الاحتكارات كانت نتيجة حتمية للتطور الاقتصادي الذي طرأ في الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن نتيجة للانتقاد قانون يحد من تنامي نفوذ الاحتكارات توسعت بشكل كبير وأصبح من الصعب الحيلولة دون توسع نفوذها، على الرغم من تشريع قانون شيرمان خلال الفترة اللاحقة، إلا أنه احتوى على جوانب سلبية عديدة، فلم يطبق في بادئ الأمر لعدم وجود شخصيات ذات إصرار أو اندفاع نحو تطبيقه، من جانب آخر امتاز القانون لانه عاماً فلم يحدد الممارسات الممنوعة للشركات الأمر الذي أدى إلى إضعافه. وأنه النقابات العمالية كان لها دور كبير وفعال في الوقوف مع القوانين الحكومية التي اتخذتها ضد الشركات الاحتكارية التي استقلت الطبقة العمالية بسبب فقرهم وطالبت زيارة الأجور وتقليل ساعات العمل اليومية لكن تعاظم قوة الشركات الكبيرة وتأثيرها على القضاء جعل إمكانية تنفيذ مطالبها ضعيفة.

ثالثاً. ظهور الحركة التقدمية وأثرها في تطبيق قانوني شيرمان وكلايتون:

شهدت الولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين ظهور ما يعرف بالحركة التقدمية، في أعقاب التغير الاقتصادي والنمو السريع الذي شهدته الولايات المتحدة الأمريكية، الذي أدى إلى ظهور الاحتكارات وسيطرة فئات قليلة على المشاريع الاقتصادية ثم اتجاه الشركات نحو الدمج حيث دمجت الشركات المنتجة للنفط في شركة واحدة (ستاندرد أويل Standard Oil) الأمر الذي أسفر عن وجود شركة واحدة تحكمت بصورة احتكارية في صناعة حيوية وسارت الشركات نحو تنظيم أنفسها في هيئات وكيانات احتكارية إقليمية. (نوجنت، ٢٠١٦، ص١٦-٢٢)

كانت الحركة التقدمية بمثابة حركة إصلاحية لمعالجة الأوضاع الاقتصادية وحتى الاجتماعية والسياسية، وعلى الرغم من تعاقب الحكومات المعروفة بالتقدمية (مصطفى، ٢٠٠٥، ص٨٣-٨٤)، بما فيها حكومة ثيودر روزفلت[*](Theodore Roosevelt) الموصوفة بالتقدمية إلا أنها أهملت تطبيق قانون شيرمان المناهض للاحتكارات، إذ اعتمد جانب مهم من مقياس التقدمية في تلك المدة على قيام أي إدارة أمريكية بمحاربة الاحتكارات، على الرغم من كون الرئيس روزفلت ذا فكر تقدمي فقد نادى بتنظيم الأعمال الكبيرة إلا أنه لم يكن يعارض وجود المؤسسات والشركات الاحتكارية؛ بل كان يعتقد أن وجودها طبيعي وضروري لنظام الولايات المتحدة الأمريكية الرأسمالي، وكان هدفه الأساس من التنظيم حماية الطبقات الفقيرة وتقليص نفوذ الخارجين على القانون وأصحاب الثروات. (البدراني، ٢٠١٦، ص١٤٠)

في الحقبة اللاحقة ازدادت الاحتكارات بصورة كبيرة إذ اجتاحت على أثر ذلك الولايات المتحدة الأميركية أزمة مالية في عام ١٧ تشرين الأول ١٩٠٧، على أثر انهيار سوق البورصة بشكل مفاجئ إذ فقدت ما يقارب (٥٠%) من الحد الأقصى للقيمة المالية وقد حدثت هذه الأزمة نتيجة لسحب الأموال المودعة في البنوك الأمر الذي أدى إلى إفلاس العديد من البنوك، على أثر محاولة السيطرة على أسهم شركة يونايتد كوبرا إذا أخذت الاحتكارات بالتوسع. (أحمد، ٢٠١٧، ص٢٧)

---

[*] ثيودور روزفلت (١٩٠١-١٩٠٩): الرئيس الخامس والعشرون للولايات المتحدة الأمريكية، ولد في مدينة نيويورك عام ١٩٥٨ ينتمي إلى أسرة ذات أصول هولندية جرس في جامعة هارفرد العلوم كما درس القانون عام ١٨٨١ وانتخب عضواً في مجلس ولاية نيويورك حتى عام ١٨٨٤ وعين في منصب مساعد وزير الحربية عام ١٨٩٧، وفي عام ١٩٠١ أصبح رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية. (الدليمي، ٢٠١١، ص٨)(Encyclopedia Americnas, Vol.23, P.684)

أصبح هناك ضرورة ملحة لتطبيق قانون مناهض للاحتكارات، وفي عام ١٩٠٩ عندما تولى وليم هوارد تافتHoward Taft [*] الحكم فإنه وضع قانون شيرمان موضع التنفيذ الفعلي لتبدأ المحكمة العليا بملاحقة الشركات الاحتكارية، إذ عدت ذلك القانون عملياً في بداية رئاسة تافت من جانب آخر اعتقد البعض أن القانون يمثل عائقاً لتقدم النشاطات الاقتصادية والأعمال التجارية، على أثر ذلك قامت المحكمة العليا بتوضيح الأمور وأكدت عدم وجود أي فقرات في القانون تمنع الاتحاد والتعاون الرأسمالي أو كثرة المصانع والمباني المنظمة لتأمين الاقتصاد في الإنتاج وتقليص التكاليف، ولكن تم فقط منع الاحتكارات التي تهدف إلى الاستغلال، تقدم تافت إلى الكونغرس باقتراح لتشكيل قانون للسماح بالاندماج الاتحادي للشركات بالمرتبطة بالتجارة الداخلية، والهدف من تلك الخطوة العمل على إشراف العاصمة واشنطن على الأسهم التجارية ولمنع الشركات من الاحتفاظ بالأسهم التجارية في شركات أخرى وبذلك تخضع لكل بنود قانون شيرمان، لكن لم تتم الموافقة على اقتراح تافت، الذي حاول إعطاء اهتماماً بالقضايا المتعلقة بعمل الشركات الاحتكارية وأبرزها شركة ستاندرداويل للنفط، إذ علقت المحكمة في عام ١٩١١ ضرورة حل شركة ستاندرد أويل وفسح المجال بشكل كبير لقانون محاربة الاحتكار. (البدارني، ٢٠١٦، ص١٤٤)

عدت المحكمة شركة ستاندرد أويل كارتر (تكتلاً) يعيق التجارة فحكمت بتفكيكها إلى أكثر من ثلاثين شركة مستقلة وقد استأنفت الشركة الحكم أمام المحكمة العليا ولكن الرئيس تافت أمر التائب العام بمتابعة الدعوى القضائية ضد الشركة وقد انتهت القضية في أيار ١٩١١ بحكم أيدت فيه المحكمة الأولى ومنحت الشركة مدة شهر لتحل نفسها، وقد أدت تلك الإجراءات إلى وصف إدارة تافت بأنها أكثر تقدمية من إدارة الرئيس روزفلت، إذ كانت إدارة الرئيس تافت حققت إنجازات في أربع سنوات تعادل ما حققه روزفلت في ثماني سنوات إذ أنجزت إدارته حوالي (٧٥)

---

[*] وليم هوارد تافت (١٨٥٧-١٩٣٠): الرئيس السابع والعشرون للولايات المتحدة الأمريكية، ولد في ولاية أوهايو في عام ١٨٧٨ تخرج من جامعة ييل بعد أن حصل على شهادة بكالوريوس في الآداب، ثم بدأ عمله كمراسل في صحيفة كومرثيل في عام ١٨٨٠، تخرج من كلية القانون وتم تعيينه مساعداً لقاضي مقاطعة هاملتون، كان مناصراً قوياً للحزب الجمهوري، وفي عام ١٨٩٠ أصبح مستشاراً للمدعي العام، وفي عام ١٩٠٤ أصبح وزيراً للحرب ومن ثم تم ترشيح تافت في عام ١٩٠٨ للرئاسة من قبل روزفلت، فأصبح رئيساً منذ عام (١٩٠٩-١٩١٣). البدراني، ٢٠١٦، ص١٠) (Encyclopedia Americnas, Vol.26, P.212)

قضية ضد الشركات الاحتكارية في مقابل (٤٠) قضية أنجزتها الوزارة في عهد الرئيس روزفلت. (صبح، ٢٠١٠، ص١٦-١٧)

قانون كلايتون ١٩١٤:

أثبت قانون شيرمان المناهض للاحتكار لعام ١٨٩٠، إخفاقهُ عند التطبيق بفعل إيجازه وغموضه وعدم تحديده للممارسات الممنوعة من قبل الشركات لتسهيل عمل المحاكم في فرض العقوبات على الشركات التي تخالف بنود القانون لذلك تبنى الديمقراطيون في جميع برامجهم الانتخابية تشريع قوانين تكبح الاحتكار، لذلك وضع الرئيس ودرو ولسن Waduru Wylswn [*]، في برنامجه الانتخابي عام ١٩١٢ الذي أطلق عليه اسم (الحرية الجديدة)، مسألة التصدي للشركات الاتحادات الاحتكارية. (السبع، http://www.iasj.net)

أكد وولسن على الحاجة لتشريع أكثر وضوحاً وبعداً لسياسة ومعنى قانون شيرمان، عن طريق تحديد الممارسات وطرق الاحتكار وقيود التجارة المعروفة، كما يجب أن تكون العقوبات المفروضة واضحة للجميع، في ضوء تلك المقترحات بدأ وولسن اجتماعات عديدة مع ممثلي الحزب الديمقراطي[*] في الكونغرس لمناقشة لائحة إصلاح الشركات الاحتكارية، لاسيما مع رئيس اللجنة القضائية في مجلس النواب الأمريكي (هنري دي كلايتون Henry de Clayton)[**]، الذي تبنى طرح اللائحة في المجلس عام ١٩١٤، إذ نصت على جعل المدراء التنفيذيين في الشركات هدفاً للملاحقة القضائية عند انتهاكاتهم قوانين مقاومة الاحتكار، كما

---

[*] ودرو ويلسون (١٨٥٦-١٩٢٤): الرئيس الثامن والعشرون للولايات المتحدة الأمريكية، ولد في ولاية فرجينيا ودرس في جامعة كولومبيا وتخرج منها عام ١٨٧٠، مارس المحاماة منذ عام ١٨٨٢، ثم أصبح رئيس جامعة برنستون عام ١٩٠٢ حتى عام ١٩١٠، حيث أصبح حاكم ولاية نيوجيرسي ثم رئيس الحزب الديمقراطي عام ١٩١٣، له العديد من المؤلفات منها (الحكومة الكونغرسية)، (تاريخ الشعب الأمريكي)، (الدولة عناصر السياسة التاريخية والعلمية)، انتخب لولايتين (١٩١٣-١٩٢١)، وتوفي عام ١٩٢٤. (شكر، ٢٠٠٧، ص١٠٧)(Encyclopedia Americans, vol.29, p>6)

[*] الحزب الديمقراطي: هو من أقدم الأحزاب السياسية المعاصرة في الولايات المتحدة الأميركية تأسس عام ١٨٢٨ واتخذ من صورة الحمار رمزاً للتحمل والصبر شعاراً له فاز الحزب بعده انتخابات في رئاسة الولايات المتحدة الأميركية. لمزيد من التفاصيل. (مايسل، ٢٠٠٧)

[**] هنري دي كلايتون (١٨٥٧-١٩٢٩): قاضي في الاباما، التحق بجامعة الاباما وتخرج بشهادة في القانون عام١٨٧٨، انتخب كلايتون لتمثيل مقاطعة الاباما في الكونغرس عام ١٨٩٦، وفي عام ١٩١١ تم اختيار كلايتوس كرئيس اللجنة القضائية كما تم تعيينه في مجلس الشيوخ الأمريكي عام ١٩١٣، وفي عام ١٩١٤ طرح فكرة قانون كلايتون. (https://www.translate.google.com)

نصت على تحديد الممارسات التجارية غير المشروعة التي تؤدي إلى تشكيل الاحتكارات أو التي تنتج عنها، كتحديد الأسعار التمييزية (أي عرض سلع بأسعار مختلف طبقاً للشاري والتعامل الحصر أي الطلب من المشتري الشراء بشكل خاص من شركة واحدة)، كما حددت اللائحة الظروف التي بموجبها تستطيع الشركات شراء أسهم منافسيها، وافق مجلس الشيوخ على اللائحة وتم إقرارها كقانون في الخامس عشر من تشرين الثاني عام ١٩١٤ وعرف بقانون كلايتون. (Kellerhals, 2018, P.25)

يعد قانون كلايتون ثاني قانون لمحاربة الاحتكارات (عنتر، ٢٠١٦، ص٣٠٩)، وقد ألحق ذلك القانون بقانون (لجنة التجارية الفدرالية) ١٩١٤، الذي أنشأ بموجبه لجنة للتجارة الفدرالية مهمتها إصدار أوامر وقف العمل بأساليب المنافسة غير المشروعة مع الالتجاء إلى المحاكم لتأييد هذه الأوامر عند الضرورة.(كلاو، ١٩٥٥، ص١٦٥) عن طريق كلايتون وقانون المفوضية التجارية الفدرالية، أوضح وولسن بأنه سوف لن يتم استخدام الأساليب غير العادلة للمنافسة، كما لم تستطع الإدارات التنفيذية المتشابكة للشركات إسناد الشركات الاحتكارية، وقد اتضح مدى تأثير كلا القانونين قد أحيلت (٢٢٤) قضية متعلقة بعرقلة التجارة إلى القضاء.(السبع،https:www.iasj.net)

نتائج قانون شيرمان وقانون كلايتون:

تمخض عن كلا القانونين نتائج متعددة في الجانب الاقتصادي:

١. تفكيك بعض الشركات الاحتكارية وفي مقدمتها شركة (ستاندرداويل) للنفط (ثلاثين شركة مستقلة).
٢. أبرز نتائج قانون كلايتون إنصافه للطبقة العمالية ولاسيما اعترافه بحق العمال في الإضراب ومنحهُ الإنذارات القضائية ضد العمال المضربين.
٣. كان لقانون كلايتون ولجنة المفوضية التجارية الأثر البارز في نجاح برنامج ويلسن الإصلاحي (الحرية الجديدة)، إذ استمر أثرها لمدة طويلة.
٤. عن طريق تطبيق قانون كلايتون أنجزت الحركة التقدمية مهمتها وأكمل البرنامج الإصلاحي.
٥. كان للقانون كلايتون الأثر الكبير في إثبات مهارة ويلسن السياسية ومرونته الكبيرة، من خلال تنفيذه لبنود القانون بسبب الصعوبات التي واجهها.
٦. يعد القانون نتيجة مهمة في سلسلة الإصلاحات التي قام بها الرؤساء الديمقراطيون، إذ كان لهذا القانون الأثر الأكثر بروزاً وديمومة لحقبة طويلة ضمن برنامج وولسن الإصلاحي.

٧. أدى القانون إلى تشجيع أكبر قدر من التنافس في بيئة الأعمال، كما ضمن التقليل من نفوذ الشركات الاحتكارية. (السبع،https://www.iasj.net)

يتضح مما تقدم أن ظهور الحركة التقدمية جاء نتيجة لتطورات الأوضاع بشكل عام في الولايات المتحدة الأمريكية، إذ كانت بمثابة حركة إصلاحية وقد انعكس تبنّي عدد من الرؤساء لهذه الحركة على الجانب الاقتصادي، لاسيما فيما يتعلق بالاحتكارات إذ كانت تقاس درجة تقدمية الحكومة عن طريق ما تقوم به من إجراءات لمناهضة الاحتكارات، وقد اتضح ذلك من إجراءات الرئيس وليم هوارد تافت وتطبيقه لقانون شيرمان وتفكيك شركة ستاندرداويل للنفط، ثم أعقبها خطوة الرئيس ودرو ويلسن بتشريع قانون كلايتون، إذ أكد من خلال برنامج الانتخابي على ضرورة محاربة الاحتكارات.

الخاتمة

أفضى تتبع هذا البحث الموجز إلى الاستنتاج الآتي:

١. شهدت الولايات المتحدة الأمريكية تطوراً كبيراً في الجانب الاقتصادي بعد الحرب الأهلية الأمريكية على اعتبار أن ظروف الحرب دفعتها لتسخير كافة مواردها واستغلالها بما ينسجم مع طبيعة الأوضاع القائمة.
٢. ظهور الاحتكارات وازدياد نفوذ الشركات كانت نتيجة لعدم وجود قانون يحد من ذلك النفوذ وينظم الأوضاع الاقتصادية.
٣. على الرغم من تشريع قانون شيرمان لمناهضة الاحتكارات عام ١٨٩٠ إلا أنهُ كان ضعيفاً من الناحية العملية، بفعل إيجازه وغموضه وعدم تحديده للممارسات الممنوعة.
٤. أسهمت الحركة التقدمية بشكل كبير في وضع قوانين مناهضة الاحتكار موضع التنفيذ لأن قياس تقدمية أي حكومة كان يتضح عن طريق محاربتها الاحتكارات.
٥. أدت مسألة مناهضة الاحتكارات إلى بروز أثر الشخصيات السياسية في الجانب الاقتصادي مثل (وليم هوارد تافت) بما أتبعهُ من خطوات لمحاربة الاحتكارات.
٦. أثبت قانون كلايتون أثرهُ الفعال في محاربة الاحتكارات والدليل على ذلك ديمومته لمدة طويلة.

المصادر

أولاً. الكتب العربية والمعرّبة:

١. أحمد، مصطفى (٢٠١٧): المؤامرة العالمية الجيل الرابع للحروب، ط٢، الشريف للنشر، مصر.

٢. جوردون، جون ستيل (٢٠٠٨): إمبراطورية الثروة التاريخ الملحمي للقوة الاقتصادية الأمريكية، ترجمة: هشام طه، مكتبة الشروق، د.م.

٣. خرباوي، باسيليوس (د.ت): تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية منذ اكتشافها إلى الزمن الحاضر، مطبعة جريدة الدليل، نيويورك.

٤. ساندي مايسل، الانتخابات والأحزاب السياسية الأميركية، ترجمة: خالد غريب علي، مؤسسة الهنداوي، ٢٠٠٧.

٥. شكر، صفاء كريم (٢٠٠٧): تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، ط١، بغداد.

٦. صبح، كريم (٢٠١٠): جمهوريو الولايات المتحدة الأمريكية ومحنة الانشقاق، دراسة في عوامل تأسيس الحزب (الثالث) التقدمي وأفوله ١٩٠٩-١٩١٦، مكتبة أحمد الدباغ، بغداد.

٧. عنتر، عبد الرحمن (٢٠١٦): الثغرات وبنود الاستثناءات في ظل اتفاقية التربس دراسة مقارنة، ط١، مركز الدراسات العربية، مصر.

٨. فونز، أري (٢٠١٥): أعطني حريتي ملحمة التاريخ الأمريكي المستمرة، ترجمة: بدران حامد، الدار الدولية، مصر.

٩. كلاو، شيبارد (١٩٥٥): الأساس الاقتصادي للحضارة الأمريكية، ترجمة: أحمد حلمي حجاج، مكتبة النهضة، مصر.

١٠. كوسولاس، ديمتري (١٩٥٨): مفتاح التقدم الاقتصادي، ترجمة: محمد ماهر نور، دار الفكر العربي، مصر.

١١. محمد محمود السروجي، سياسة الولايات المتحدة الخارجية منذ الاستقلال إلى منتصف القرن العشرين، الإسكندرية، ٢٠٠٥.

١٢. مرقس، سمير (٢٠٠٣): الإمبراطورية الأمريكية، ط١، مكتبة الشروق، القاهرة.

١٣. الن، فردريك لويس(١٩٥٥): التطور الكبير نصف قرن من الحياة الأمريكية، ترجمة: عبد المنعم البيه، ط١، مكتبة الأنجلو مصرية، مصر.

١٤. نوار، عبد العزيز سليمان، وجمال الدين، محمد محمود (١٩٩٩): تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية من القرن السادس عشر حتى القرن العشرين، دار الفكر العربي، القاهرة.

١٥. نوار، عبد العزيز سليمان، ونعنعي، عبد المجيد (د.ت): تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية الحديث، دار النهضة العربية، بيروت.

١٦. نوجنت، والتر (٢٠١٦): الحركة التقدمية في أمريكا، ترجمة: مروة عبد الفتاح شحاتة، ط١، مؤسسة هنداوي، مصر.
١٧. نيفز، الان، وكوماجر، هنري ستيل (١٩٩٠): موجز تاريخ الولايات المتحدة، ترجمة: محمد بدر الدين خليل، ط١، الدار الدولية للنشر والتوزيع، مصر.

ثانياً. الرسائل والأطاريح الجامعية:

١. البدراني، شيماء فخري جاسم (٢٠١٦): وليم هوارد تافت وسياسته الداخلية في الولايات المتحدة الأمريكية ١٩٠٩-١٩١٣، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد.
٢. الدليمي، خالد عبد نمال حوران (٢٠١٣): اتحاد جامعة الدول الأمريكية ١٩٣٣-١٩٤٨، دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد.
٣. ـــــ: ثيوردور روزفلت وسياسة الولايات المتحدة الأمريكية ١٩٠١-١٩٠٩، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد.
٤. عبد الله، حسن عطية (٢٠٠٦): مبدأ مونرو وأثره على السياسة الخارجية الأمريكية للفترة ١٨٢٣-١٨٦٥، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد.
٥. مصطفى، نجلة إبراهيم(٢٠٠٥): التطورات السياسية الداخلية في الولايات المتحدة الأمريكية خلال حكم الحزب الجمهوري١٩٢١-١٩٣٣، أطروحة دكتوراه، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد.
٦. الهاشمي، حيدر طالب حسين (٢٠٠٦): الحرب الأهلية الأمريكية ١٨٦١-١٨٦٥، أطروحة دكتوراه، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد.

ثالثاً. الكتب الأجنبية:

1. Andreas Kellerhals (2018): Introduction to US Business Law IX Antotrust Law FS 2018, Europainstitut, An Der Universität Zuruch, May 18, 2018.
2. Andrew Carncgic, The Autobiography of Andrew Carnegie, New York, 1920.
3. Andrew I. Gavil (2008): Burden of Proof U.S. Antitrust Law in 1 issues in competition law and policy 125 (ABA Section of Antitrust Law).
4. Kai Bird, The John Shalrman, New York, 1980.
5. Dexter Perkins, The American Way, New York, 1966.

رابعاً. البحوث الأكاديمية:

أ. العربية:

١. عبد رجب، حسين حماد (٢٠١٤): الحرب الأمريكية– المكسيكية ١٨٤٦–١٨٤٨، جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، (مجلة)، العدد (٢)، جامعة الأنبار.

٢. الصياد، سامي، ودحام، أدريس نامس (٢٠١٣): تأثير الحرب الأهلية على الاقتصاد الأمريكي ١٨٦١–١٨٦٥، آداب الفراهيدي (مجلة)، العدد (١٧)، جامعة تكريت.

ب. الأجنبية:

1. Khemani, R. Shyan (2002): Application of Competition Law: Expemptions and Exceptions, United Nations Conference on Trade and Development, New York and Geneva.
2. Zimbroff, Jennifer (2015): Antitrust Issues Affecting Colleges and Universities, National Association of College and University Attorneys (NACUANOTES), Vol.13, No.3. February11.

خامساً. الموسوعات الأجنبية:

1. Encyclopedia, Americans, Vol. 23-26-29.

سادساً. شبكة المعلومات العالمية (الانترنت):

١. السبع، جواد رضا، ودرو ويلسون ودوره في إصلاح النظام الاقتصادي الأمريكي ١٩١٣–١٩١٦، بحث متاح على الموقع الإلكتروني الآتي:

https://www.iasj.net.

2. https://www.translate.google.com.